عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

ارتفاع نسبة البريطانيين المؤيدين للبقاء في الاتحاد الأوروبي إلى 55٪

لندن ـ رويترز: ذكر مسح أجراه مركز بيو للأبحاث أن نسبة تأييد البريطانيين للبقاء في الاتحاد الأوروبي ارتفعت إلى 55٪ بزيادة تسع نقاط مئوية عما كانت عليه قبل عامين، بعد أسابيع قليلة من تعهد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بإعادة تشكيل علاقات بلاده بالاتحاد قبل أن يجري استفتاء على استمرار عضوية بريطانيا فيه بحلول نهاية عام 2017.
وقال بيو إن نسبة تأييد البريطانيين للبقاء في الاتحاد ارتفعت إلى 55٪ بعد أن كانت 50٪ قبل عام و46٪ في 2013. وأضاف أن 36٪ من البريطانيين يرغبون في الخروج من الاتحاد.

أجرى مباحثات رسمية مع نظيره الألماني والمستشارة ميركل

السيسي من ألمانيا: يجب التصدي للتنظيمات الإرهابية دون انتقائية

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال مؤتمرهما الصحافي المشترك في برلين أمس (رويترز)

برلين ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي على ضرورة تكاتف الجهود الدولية للقضاء على الإرهاب واقتلاعه من جذوره، داعيا إلى تبني التصدي لكل التنظيمات الإرهابية من دون انتقائية.
وشدد الرئيس السيسي خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في برلين، أمس، على أن «آفة الإرهاب باتت تنال من الشباب والأجيال الصاعدة سواء في منطقتنا أو في أوروبا، ولعل في ظاهرة المقاتلين الأجانب عبرة تدعونا للتأمل في أسباب انجذاب الشباب من مجتمعات مختلفة لهذا الفكر المتطرف، وتدفعنا إلى الدعوة لمواجهة ظاهرة الإرهاب من خلال إستراتيجية شاملة فكريا وأمنيا والتصدي لكل هذه التنظيمات من دون انتقائية أخذا في الاعتبار وحدة أساسها الفكري والأيديولوجي».
وأعرب الرئيس المصري عن اعتزاز بلاده بعلاقات الصداقة والتعاون القائمة مع ألمانيا الاتحادية، مؤكدا حرص القاهرة على دعم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والارتقاء بمستوى هذه العلاقات.
ولفت إلى انه على يقين بأن الحوار البناء القائم بين مصر وألمانيا سيسهم في تحقيق طفرة في علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، والاستثمارية والثقافية والأمنية.
وأشار الرئيس السيسي إلى أنه استعرض مع المستشارة الألمانية تطورات المشهد الداخلي في مصر، وما تحقق على صعيد تنفيذ خارطة المستقبل للتحول الديموقراطي من خلال إقرار الدستور الجديد، وتنظيم الانتخابات الرئاسية، والجهود المبذولة حاليا لإجراء الانتخابات البرلمانية لاستكمال البناء الديموقراطي لمؤسسات الدولة، لافتا الى تطلع مصر بآمال عريضة إلى انتخاب برلمان فاعل يضطلع بصلاحياته الواسعة المنصوص عليها في الدستور، مؤكدا ان الحكومة تسير على خطى ثابتة لتحقيق طموحات الشعب المصري ومطالبه بإرساء دعائم دولة ديموقراطية تطلق طاقاته وتحمي حقوقه وحرياته.

مميش: سنعرض في ألمانيا الفرص الاستثمارية بمشروع قناة السويس الجديدة

وقال انه أوضح لميركل حرص مصر على تقنين أوضاع المؤسسات الألمانية العاملة بها، وذلك بالتنسيق مع الجانب الألماني للتوصل إلى حلول تأخذ في الاعتبار كل الأبعاد القانونية والمجتمعية وبما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين، مثمنا دور المؤسسات الألمانية على صعيد تحقيق التقارب والتواصل بين الشعوب.
من جانبها، أعربت المستشارة الألمانية عن ترحيبها بزيارة الرئيس المصري لألمانيا، مشيرة الى إنها ناقشت معه خلال الجلسة الثنائية سبل دعم العلاقات القوية بين البلدين باعتبار ان مصر دولة محورية في الشرق الأوسط.
وأضافت ميركل، خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس السيسي، ان العلاقات الثنائية بين ألمانيا ومصر متميزة وقوية.
وبينت انها ناقشت والرئيس السيسي، دور مصر في مكافحة الإرهاب، مؤكدة الثقل الكبير الذي تتمتع به القاهرة في المنطقة والعالم.
وكان الرئيس السيسي قد عقد جلسة مباحثات ثنائية مع انجيلا ميركل بمقر المستشارية في برلين، في وقت سابق أمس، وذلك بعد أن التقى نظيره الألماني يواخيم جاويك بمقر الرئاسة في بلفيو، حيث استهل السيسي مباحثاته الرسمية في برلين بلقاء الرئيس الألماني يواخيم جاويك، حيث أجريت مراسم الاستقبال الرسمية بقصر بلفيو، وأعقب ذلك جلسة مباحثات ثنائية ناقش خلالها الرئيسان المصري والألماني تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، كما استعرضا التطورات الجارية في الشرق الأوسط والعالم العربي.
وفي السياق ذاته، صرح الفريق مهاب مميش رئيس هيئة قناة السويس بأن زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي لبرلين ستشهد عرضا مفصلا حول الفرص الاستثمارية المتاحة في محور تنمية قناة السويس خاصة في ظل التفوق الألماني المعروف في مجالات صناعة بناء وصيانة السفن والبنية التحتية والطاقة.
وأضاف مميش في تصريحات صحافية امس، انه سيتم شرح احتياجات مصر من الطاقة وكل فرص الاستثمار بالمشروع وفي الوقت نفسه سنستمع منهم إلى العروض الاستثمارية المختلفة.
ووصف هذه الزيارة بأنها خطوة مهمة للأمام مثلها مثل كل الزيارات السابقة في إطار حرص مصر على الانفتاح على العالم وعدم الثبات في مكانها، مشيرا إلى أن التحركات الخارجية الحالية من كل أجهزة الدولة الغرض منها جذب أكبر قدر من الشركات العالمية والاستثمارات إلى مصر.

مئات السوريين عالقون في صحراء الأردن

عمان ـ أ.ف.پ: أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان أمس ان عمان قللت دخول السوريين الى الأردن عبر معابر غير رسمية شرقي المملكة فيما علق المئات منهم في منطقة صحراوية داخل الحدود.
وأكدت المنظمة الأميركية المدافعة عن حقوق الإنسان، في بيان تلقت فرانس برس نسخة منه، ان «السلطات الأردنية حدت بشدة من الدخول (من سورية) عبر المعابر الحدودية غير الرسمية شرق المملكة منذ أواخر مارس» الماضي.
وأضافت ان «مئات السوريين تقطعت بهم السبل في منطقة صحراوية معزولة داخل الحدود الأردنية». ونقلت المنظمة عن عاملين في منظمات إنسانية قولهم ان هؤلاء «لا يملكون سوى فرص محدودة للحصول على مساعدات غذائية وماء أو مساعدات طبية».
وحضت هيومن رايتس ووتش الأردن على «السماح للعالقين بالتحرك إلى داخل المملكة بما يسمح للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتسجيلهم كطالبي لجوء».
وكانت المعابر غير الرسمية نقاط العبور الوحيدة الى الأردن، الذي يستضيف نحو 680 ألف لاجئ سوري مسجل، وبقيت مفتوحة أمام أغلب السوريين حتى مارس الماضي، بحسب المنظمة.
وقالت المنظمة ان منظمات إنسانية قدرت عدد العالقين حتى 10 أبريل الماضي بنحو 2500 سوري، إلا ان عددهم انخفض الى نحو ألف شخص مطلع الشهر الماضي بعد السماح لبعضهم بالدخول. وأشارت الى ترحيل السلطات لسوريين بعد دخولهم المملكة. ويقول نديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، ان «الأردن قطع شوطا طويلا في تلبية احتياجات السوريين، لكن يجب ألا يكون هناك أي عذر لتجاهل الواصلين الجدد في مناطق معزولة قرب الحدود لأسابيع دون حماية فعالة ومساعدات منتظمة».

إسرائيل تشنّ حرباً مضادة على حملة مقاطعتها

عواصم ـ أ.ف.پ: صعدت الدولة العبرية هجومها على كل من يطالب بمقاطعة اسرائيل باعتبار ان المقاطعة التي استدعت عقد جلسة طارئة للكنيست الاربعاء تشكل تهديدا استراتيجيا للمصلحة القومية.
وتحارب اسرائيل نشطاء حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على اسرائيل (بي دي اس) طوال الوقت لكنها صعدت لهجتها ورفعت وتيرة الهجوم عليهم في الأيام الأخيرة منذ ان طلب الفلسطينيون تعليق عضوية اسرائيل في الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا). وتعمل حركة «بي دي اس» على تشجيع مقاطعة اسرائيل ليس اقتصاديا فحسب بل في جميع المجالات الأخرى سواء اكاديميا أو سياسيا أو رياضيا.
واعتبرت اسرائيل الهجوم المضاد على نشطاء حملة المقاطعة من الأولويات الاسرائيلية بحسب وسائل الاعلام وتصريحات الحكومة.
ودعت ثلاثة احزاب اسرائيلية أمس الكنيست الى عقد جلسة طارئة لمناقشة تعزيز مكانة اسرائيل العالمية وصورتها. وقالت وزيرة العدل الاسرائيلية ايليت شاكيد ان المنظمات التي تسعى لمقاطعة اسرائيل «تريد محو دولة اسرائيل عن الخارطة».
وطالب رئيس حزب« اسرائيل بيتنا» افيغدور فيلدمان بتغيير الاستراتيجية الاسرائيلية وزيادة ميزانية الاعلام.
وندد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بانضمام اتحاد الطلاب البريطاني الوطني لحركة مقاطعة اسرائيل «بي دي اس» وقال «رفض اتحاد الطلاب البريطانيين قبل اقل من عام دعم مقاطعة تنظيم داعش الذي يدوس على حقوق الانسان ويحرق انا سا في اقفاص وهم احياء، وقررت الانضمام الى حركة مقاطعة اسرائيل. هذا دليل على ماهية طابع حركة المقاطعة». وتسمية داعش هي تسمية رائجة لتنظيم الدولة الاسلامية الذي يرتكب فظاعات في سوريه والعراق حيث يحتل مساحات شاسعة.
وأكد اتحاد الطلاب البريطاني الوطني لوكالة فرانس برس انضمامة لحركة مقاطعة اسرائيل حديثا.
وكان الرئيس الاسرائيلي روفين ريفلين حذر الخميس الماضي من المحاولات الفلسطينية لدفع مقاطعة اسرائيل في المحافل الاكاديمية والمحافل الرياضية واعتبرها «تهديدا استراتيجيا للدولة»، اثناء لقائه اعضاء لجنة رؤساء الجامعات الاسرائيلية.
واعتبرت صحيفة يديعوت احرونوت كبرى الصحف الاسرائيلية «ان الحرب ضد حملات المقاطعة ليست حربا سياسية فقط بل هي حرب قومية».
وأطلقت الصحيفة حملة الاثنين تحت عنوان «اسرائيل اولا، نحارب المقاطعة»، و«تجند في معركة التصدي»، وقالت انها ستنشر خلال الشهر والأشهر القادمة مقالات ومواضيع خاصة ضد نشطاء المقاطعة.
ودعت الصحيفة كل القوى من اليمين واليسار للالتفاف والتجند ضد حملات المقاطعة لأن «حركة المقاطعة تشكل تهديدا استراتيجيا على الوجود الاسرائيلي»، وشبهت دعاية حملات المقاطعة التي يرددها نشطاء «بي دي اس» ضد اسرائيل بالدعاية اللاسامية النازية ضد اليهود.
ومن جهته، قال عمر البرغوثي، احد مؤسسي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على اسرائيل لوكالة فرانس برس: «ان الحركة ترتكز على القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وترفض رفضا قاطعا كل اشكال العنصرية، بما في ذلك معاداة السامية وواقع ازدياد الدعم اليهودي للحركة في الغرب هو نتيجة الانسجام الأخلاقي للحركة».
وأضاف: «الحقيقة ان الحركة لا تستهدف اليهود، لأنها تستهدف اصلا نظام الاحتلال الاسرائيلي، والاستيطان الاستعماري والابارتايد (الفصل العنصري)».

«النقض» تحسم مصير مبارك اليوم.. براءة أو محاكمة ثالثة

القاهرة ـ وكالات: تحسم محكمة النقض، اليوم، مصير الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك بحكم قضائي بات لا يجوز الطعن عليه في قضية «قتل متظاهري 25 يناير» المعروفة إعلاميا باسم «قضية القرن»، وذلك بعد أربع سنوات من تداول القضية أمام المحاكم في مختلف درجات التقاضي.
وتفصل المحكمة في الطعن المقدم من النيابة العامة على حكم محكمة الجنايات، ببراءة مبارك ونجليه علاء وجمال ووزير داخليته اللواء حبيب العادلي ومساعديه الستة ورجل الأعمال الهارب حسين سالم في «قضية القرن»، المتهمين فيها بقتل المتظاهرين السلميين أثناء ثورة 25 يناير، إضافة الى اتهامهم بالفساد المالي في عهد مبارك. وسيكون أمام محكمة النقض في جلساتها التي ستعقد بدار القضاء العالي، خياران، الأول: رفض طعن النيابة موضوعا وتأييد حكم محكمة الجنايات، بتبرئة مبارك ومن ثم تغلق القضية نهائيا ويخلى سبيل المتهمين المحبوسين إن لم يكونوا محبوسين على ذمة قضايا أخرى، أما الخيار الثاني فيتمثل في قبول الطعن شكلا وموضوعا وفي هذه الحالة تتصدى محكمة النقض لموضوع القضية وتحدد جلسة أخرى لنظر موضوع القضية أمامها، وتفصل فيها وتلزم كل المتهمين بالحضور في موعد الجلسة وتحل النقض في هذه الحالة محل محكمة الجنايات، حيث تستمع لأقوال الشهود والدفاع والمتهمين ثم تصدر حكمها ضد مبارك ورموز نظامه ويكون نهائيا باتا.
وفي هذا الصدد، قال مصدر قضائي لـ« بوابة الشروق» إنه «في هذه الحالة ستنظر محكمة النقض موضوع القضية في أكاديمية الشرطة لصعوبة إحضار المتهمين إلى دار القضاء العالي وصعوبة تأمينهم». كانت المحكمة في الجلسة السابقة أجلت القضية لليوم الخميس، بعد أن عرضت المحكمة فيديوهين لجلسة النطق بحكم البراءة الذي أصدره المستشار محمود الرشيدي والجلسة السابقة لجلسة النطق بالحكم للفصل في طعن النيابة بعدم صلاحية الرشيدي لإعلانه الحكم قبل النطق به.
وإذا قبلت محكمة النقض دفع النيابة العامة بعدم صلاحية الرشيدي، فإن حكمه يعد منعدما وباطلا، وتعاد محاكمة مبارك وباقي المتهمين أمام محكمة جنايات أخرى بعد إلغاء الحكم.

أسطول جوي «وهمي» لتجسس الـ «أف.بي.آي»

أتلانتا ـ سي.ان.ان: كشف مسؤول أمني أميركي بارز إن مكتب التحقيقات الفيدرالية «اف بي آي» يستخدم أسطولا من الطائرات مسجلة باسم شركات وهمية للقيام بعمليات استطلاع أثناء تحقيقات رسمية بالولايات المختلفة، دون مذكرات قانونية رسمية، رغم تنفيذها تحت إشراف وزارة العدل.
وكشف تقرير نشرته وكالة «الأسوشيتد برس» الأميركي مؤخرا عن عمليات استكشافية واسعة تجريها الوكالة الأمنية، تجاوزت الحجم المعروف سلفا لتلك الطلعات الاستطلاعية، وشملت أكثر من 30 مدينة في 11 ولاية أميركية مختلفة في غضون شهر.
وسجل «أف بي آي» الطائرات تحت اسم 13 شركة وهمية على الأقل، ولفتت وكالة الأنباء الأميركية في تقريرها إلى 115 طائرة، من بينها 90 طائرة سيسنا ورد ذكرها في موازنة فيدرالية منذ عام 2009.
وأوضح المصدر أن الطلعات الجوية لـ «أف بي اي» تعمل وفق لوائح وزارة العدل ما يعفيها من استصدار مذكرات ملاحقة من المحاكم.
وكانت وزارة العدل نشرت في 2012 تقريرا عن عمليات «أف بي اي» الجوية، حذفت منه المعلومات المتعلقة بحجم الأسطول الجوي التابع للوكالة الفيدرالية، وتكلفته وعدد مرات استخدامه

بعد إقراره في مجلس الشيوخ.. وشركات الهاتف تفرض رأيها

أوباما يصادق على قانون «فريدوم آكت» ويحد من قدرات تجسس وكالة الأمن القومي

واشنطن ـ أ.ف.پ ـ رويترز: أقر مجلس الشيوخ الأميركي في وقت متأخر أمس الأول، قانونا إصلاحيا كبيرا يحد من سلطات وكالة الامن القومي الأميركية وخصوصا على صعيد التجسس على الاتصالات الهاتفية للأميركيين، والذي أجيز للوكالة القيام به بعد اعتداءات 11 سبتمبر.
وقد صادق عليه الرئيس الأميركي باراك أوباما. وكتب على تويتر قبل توقيعه على القانون «أنا مسرور لأن مجلس الشيوخ اقر اخيرا قانون فريدوم آكت. انه يحمي الحريات المدنية وامننا القومي».
وفي بيان آخر صدر في وقت سابق، كان اوباما انتقد أعضاء الكونغرس «على التأخير غير الضروري أو المبرر لعمل هيئات مهمة للامن القومي» وذلك طيلة الايام التي تطلبها اقرار القانون والذي ادى الى وقف جمع البيانات اعتبارا من فجر الاثنين.
وتابع «ادارتي ستعمل بأسرع ما يمكن على ضمان ان يكون للمسؤولين المكلفين الأمن القومي كامل الصلاحيات ليواصلوا عملهم في حماية البلاد».
وبتوقيع القانون، تكون شركات الهواتف الأميركية قد فرضت رأيها وخسرت وكالة الامن القومي جزءا كبيرا من صلاحياتها وأدواتها، اذ ينص القانون الجديد على نقل مهمة تخزين المعطيات الى شركات الاتصالات لتبديد مخاوف الأميركيين حيال المراقبة التي تمارسها حكومتهم. وفي هذه الحال، يجب أن تتقدم وكالة الأمن القومي والمؤسسات المخابراتية الأميركية الأخرى بطلب للحصول على بيانات محددة من الشركات بأمر من المحكمة. وبالتالي فقد جنب الشركات أبرز مخاوفها، فهو لا يجبرها على تغيير طريقة جمع وحفظ البيانات.
ويهدف القانون الاصلاحي واسمه «يو اس ايه فريدوم آكت» الى الحد من برنامج الوكالة لجمع معطيات الاتصالات الهاتفية التي تتضمن موعد الاتصال وفترته والرقم المطلوب، وهو الاجراء الأكثر تعرضا للانتقاد من بين تدابير المراقبة في اطار قانون مكافحة الارهاب (باتريوت آكت). كما ينص من جهة اخرى على منح وكالة الامن القومي مجددا سلطة مطاردة الاشخاص الذين يشتبه بانهم يخططون منفردين لممارسة أعمال ارهابية وإخضاعهم للتنصت.
وصرح السيناتور الديموقراطي باتريك ليهي الذي يعتبر من مهندسي القانون «انها لحظة تاريخية» وذلك بعد التصويت بأغلبية 67 صوتا في مقابل 32، واصفا ما حصل بأنه «التعديل الاول لقوانين المراقبة منذ عقود».
ويأتي التصويت بعد مشاورات شاقة ادت الى انقسام بين الجمهوريين بين تأييد اجراءات قوية لمكافحة الارهاب وبين الحاجة لحماية خصوصية الافراد، وذلك بعد التسريبات التي كشفها ادوارد سنودن المتعامل السابق مع وكالة الامن القومي حول النطاق الهائل لعمليات جمع البيانات الهاتفية.
وكانت وكالة الامن القومي علقت جمع هذه البيانات في الدقيقة الأولى من فجر الاثنين الماضي بسبب انتهاء العمل بالمادة 125 من قانون باتريوت آكت الذي كان يشرع جمع هذه المعطيات.
وفي المقابل، ندد زعيم الاغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل بالاصلاح، معتبرا اياه «خطوة الى الوراء».
وكان السيناتور الجمهوري راند بول المرشح للانتخابات الرئاسية في 2016 والمعروف بمواقفه المتفجرة في مجلس الشيوخ قد تمكن من تأخير إقرار مشروع القانون الاصلاحي، ولا سيما بإلقائه خطابا في 20 مايو استمر 10 ساعات.
ويحظى القانون الجديد بدعم كبريات شركات المعلوماتية والانترنت الأميركية وفئة من المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن الحياة الخاصة وتناهض المراقبة الالكترونية.
ورحب عملاق الانترنت «ياهو» في بيان بإقرار القانون، معتبرا انه يمثل «انتصارا لمستخدمي الانترنت في كل مكان» و«يساعد على حماية مستخدمينا من خلال إصلاح مهم للغاية لبرامج المراقبة وممارسات الحكومة الأميركية».
من جهته، وصف جميل جافير مساعد مدير الشؤون القانونية في المنظمة الأميركية للدفاع عن الحقوق المدنية «ايه سي ايل يو» الاصلاح بأنه «خطوة كبيرة».
وقال «هذا اهم قانون في مجال المراقبة منذ 1978، وإقراره هو مؤشر الى ان الأميركيين ما عادوا يريدون إعطاء وكالات الاستخبارات توقيعا على بياض»، مشيدا من ناحية ثانية بدور سنودن في التوصل الى هذا التغيير. ولكنه في الوقت نفسه حذر من ان هذا الاصلاح لا يحرم الحكومة من وسائل المراقبة «الأكثر تطفلا والأوسع نطاقا».
ومن الملاحظ ان التعديلات التي تحدد المدة التي يتعين على الشركة الاحتفاظ بالبيانات الوصفية خلالها لم تقر. وهذا هو بالضبط ما طلبته شركة الاتصالات الرائدة فيرايزون في إفادتها أمام مجلس الشيوخ.